الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١٨
الاثنين، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الاكساندر سيتشو . . . . . (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

بنود جدول الأعمال ٦٠، ٦١، ٦٣-٨١ (تابع)

اتخاذ اجراء بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدول أعمالها، ستشرع اللجنة هذا الصباح في المرحلة الرابعة من عملها، ألا وهي اتخاذ اجراء بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي (البنود ٦٠، ٦١، و ٦٣ إلى ٨١). بيد أنني أود، قبل أن تبدأ اللجنة في اتخاذ اجراء بشأن مشاريع القرارات هذه، أن أبلغ الأعضاء بالإجراء الذي ستراعيه اللجنة في هذه المرحلة من عملها.

في مستهل هذا الاجتماع، ستتاح للوفود فرصة لعرض مشاريع القرارات المتبقية. وبعد ذلك، سيكون الإجراء المتبع على النحو التالي. قبل أن تتخذ اللجنة إجراء بشأن كل مجموعة من مشاريع القرارات سأعطي الكلمة للوفود التي ترغب في إلقاء بيانات عامة بخلاف شرح مواقفها أو تعليل تصويتها بالنسبة لمشاريع القرارات الداخلة في هذه المجموعة بالذات. وبعد ذلك، ستتاح للوفود فرصة لشرح مواقفها أو تعليل تصويتها قبل البت في أي مشروع قرار أو جميع مشاريع القرارات.

وبعد قيام اللجنة بالبت في مشاريع القرارات الداخلة في مجموعة معينة، ستتاح فرصة للوفود الراغبة في شرح مواقفها أو تعليل تصويتها بالنسبة لأي مشروع قرار أو جميع مشاريع القرارات. وفي هذا الخصوص، أود أن أحث الوفود على التفضل بإلقاء بيانات موحدة على مشاريع القرارات الواردة في مجموعة معينة، سواء قبل اتخاذ اجراء بشأنها أو بعده، وذلك فيما يتعلق بالبيانات أو التفسيرات الخاصة بالموقف أو التصويت.

وأود، ابتغاء تجنب أي سوء فهم، أن أحث أعضاء اللجنة الذين يرغبون في طلب إجراء تصويت مسجل بشأن مشروع قرار بعينه أن يتفضلوا بإبلاغ الأمانة العامة بنيتهم قبل بدء اللجنة في اتخاذ إجراء بشأن مجموعة مشاريع القرارات المعنية.

وأعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد لين (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود إبلاغ اللجنة بأن الوثيقتين اللتين طلبتا يوم الجمعة الماضي قد عممتا بالفعل. والوثيقة الأولى هي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

A/C.1/51/INF/2، وهي مذكرة إعلامية عبارة عن تصويب موحد لمشاريع القرارات أو المقررات. والوثيقة الثانية هي A/C.1/51/INF/3، وهي مذكرة إعلامية تتضمن أسماء مقدمين إضافيين لمشاريع القرارات أو المقررات.

السيدة غوس (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود العودة إلى مسألة الاجراءات. وقبل أن أفعل ذلك، اسمحوا لي أن أشكر الأمانة العامة على إعطائنا المعلومات الواردة في الوثيقتين A/C.1/51/INF/2 وA/C.1/51/INF/3. فلقد كان حصولنا على هذه المعلومات كتابة مفيدا لنا للغاية.

وفيما يتعلق بالإجراء، فكما فهمته منكم يا سيادة الرئيس - وأود أن يكون ذلك مفهوما بوضوح - بعد أن تقوم الوفود بعرض مشاريع القرارات المتبقية، ستتاح لنا الفرصة لإلقاء بيانات عامة عن كل مجموعة من المشاريع. وبعد ذلك، ستتاح لنا فرصة، في كل مرة يجري فيها تناول مشروع ما، لتعليل التصويت إما قبل التصويت أو بعده.

ولن نستطيع أن نجمع تعليلات التصويت معا لأننا نصوت على مشاريع قرارات منفصلة، ولن يكون بالإمكان أن نقدم تعليلا مجمعا واحدا للتصويت على ثمانية مشاريع للقرارات في الوقت الذي نصوت فيه على مشروع واحد أو مشروعين فقط. ولذلك فإننا نود أن نعطي تعليلا للتصويت على مشاريع القرارات التي نصوت عليها.

ولذلك فإننا نحتاج إلى توضيح بخصوص تعليل التصويت، قبل التصويت أو بعده. ويود وفدي أن يكون بمقدوره أن يعطي تعليلا للتصويت قبل أو بعد اتخاذ إجراء بصدد مشروع قرار معين وليس بشأن مجموعة المشاريع. وسأكون ممتنة للحصول على شيء من التوضيح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أوضح بأن اللجنة هي التي أنشأت هذا الإجراء. وكما يعرف الأعضاء، فإن الوفود تتاح لها، عقب البيانات العامة، فرصة لشرح مواقفها أو تعليل تصويتها بشأن أي مشروع قرار أو بشأن جميع مشاريع القرارات قبل البت فيها. وبعبارة أخرى، تتاح الفرصة للعضو لشرح موقفه بشأن أي مشروع قرار.

غير أنه اتفق على أن يتواصل اتخاذ اجراء بشأن جميع مشاريع القرارات الداخلة في مجموعة دون مقاطعة. وسيكون بمقدور الوفود أن تشرح مواقفها أو تعلل تصويتها بشأن أي مشروع قرار أو جميع مشاريع القرارات بعد البت فيها.

السيد ريفيرو روزاريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يعتذر وفدي عن طلبه الكلمة اليوم بشأن هذه المسألة، إلا أن ثمة شيئا غير واضح تماما. إننا سنتناول اليوم المجموعة ١ - الأسلحة النووية - إلا أننا لن نتناول جميع مشاريع القرارات الداخلة في هذه المجموعة. لذلك، فإذا كانت هناك وفود ترغب في أن تشير في بياناتها العامة إلى مشاريع القرارات التي لن يتخذ اجراء بشأنها اليوم لأسباب متعددة، فليس من الواضح لنا على الإطلاق كيف سيتسنى أن نمضي قدما وفقا للخيار المقترح بأن نلقى بيانات موحدة تعليلا للتصويت. إننا سنبت اليوم في مشاريع قرارات قد ترغب بعض الوفود في تعليل تصويتها عليها، إلا أنها لن تستطيع القيام بذلك بطريقة موحدة لأنها قد ترغب أيضا في تعليل التصويت على مشاريع قرارات لن ينظر فيها اليوم وإنما سينظر فيها في مرحلة لاحقة. ويخلق ذلك مشكلة عملية بالنسبة للوفود.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أوضح بأن الوفود تستطيع، في هذه المرحلة، أن تعلق وأن تدلي ببيانات حول مشاريع القرارات التي سيجرى النظر فيها في غضون اجتماع معين فقط، أي مشاريع القرارات التي سيجرى البت فيها. وفيما يتعلق بمشاريع القرارات التي لا يجري البت فيها، يمكن الإدلاء بتعليقات عامة في مرحلة لاحقة، أي عند البت في تلك المشاريع.

السيدة غوس (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا أعتقد أن اللجنة قد بتت في هذه المسألة. وفي الماضي طلبت بضعة وفود توضيحا، بما فيها وفد بلدي، إلا أننا لم نحصل على ذلك التوضيح، إلا بصورة غير رسمية. والمسألة هي أنه يطلب إلينا أن نجمع تعليلات التصويت التي ندلي بها من دون أن نعرف حقا ما هي مشاريع القرارات المدرجة التي ستؤجل إلى يوم آخر: وبعضها سيؤجل حتى يوم غد؛ وسيؤجل بعضها حتى وقت لاحق من الأسبوع.

وما نقدمه الآن إلى الرئيس - وإلى المكتب، لأنه سبق لنا أن تكلمنا بشأن هذا الأمر مع سفير كولومبيا بوصفه نائبا للرئيس في المكتب - هو أنه فيما يتعلق بكل

مشروع قرار ينبغي أن تتاح لنا فرصة تعليل تصويتنا قبل أو بعد التصويت كما فعلنا في العام الماضي. وهذه عملية كاملة. فليس التصويت وحده هو العملية. فتعليل التصويت الذي يحفظ في السجلات هو جزء من هذه العملية. ولدينا شعور قوي بأن كل مشروع قرار يحتاج إلى البت فيه على حدة وبأنه ينبغي السماح لنا بالإدلاء بتعليل التصويت إذا رغبنا في ذلك. ولا أعتقد أن من المعقول جدا تجميع تعليلات التصويت، لأنها جزء من السجل، ونود أن تظل الأمور على ذلك النحو.

السيد غوسن (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أن يؤيد المقترحات ومضمون الحجج التي ساقتها ممثلة الهند. ونعتقد أيضا أن عملية توحيد أو تجميع تعليلات التصويت إما قبل أو بعد التصويت على مجموعة مشاريع القرارات من شأنها أن تشتت تعليلات التصويت، التي نحاول تقديمها بشأن مشاريع قرارات معينة، ونحن نفضل أيضا العودة إلى الإجراء المتبع في السنوات السابقة الذي كان يمكن بموجبه الإدلاء بتعليلات التصويت قبل أو بعد التصويت على كل مشروع قرار.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يتوخى وفد المكسيك المرونة ويمكنه أن يعتمد أسلوب العمل الذي تقترحونه، سيدي، أنتم والمكتب. ومع ذلك، فإن وفد بلدي لن يكون في وسعه تقديم تعليلات التصويت بشأن مشاريع القرارات الواردة في هذه المجموعة نظرا إلى أننا نعلم أن بعضها ما زال قيد التفاوض. وسيستحيل علي أن أتقدم بتعليل للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بمشروع قرار لم أر صيغته النهائية. ولذا، فإنني أوافق على أنه ينبغي لنا أن نبدأ اليوم كما اقترحتم، إلا أنني احتفظ بحق الإدلاء بتعليل التصويت قبل اعتماد مشاريع القرارات في هذه المجموعة التي لن تطرح للتصويت اليوم.

السيد مسدوة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود ببساطة أن أقول إن وفد بلدي يود أيضا الانضمام إلى المتكلمين السابقين ويعرب عن الأمل بأن يكون الأسلوب الذي استخدمناه حتى هذه الدورة من الممكن استخدامه أيضا في الدورة الحادية والخمسين. وسبق لي أن قلت ذلك في مناقشات اللجنة الأولى، ويود وفد بلدي أن يكرر نفس الطلب في اجتماع اليوم.

السيد ريفاسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتوجه وفد بلدي بالشكر للأمانة العامة على عملها، ويود أن يعرب عن تأييده التام لوجهة النظر التي تقدمت بها الهند وجنوب أفريقيا، وبشكل معدل بعض الشيء المكسيك والجزائر. وتحدونا رغبة خالصة في أن تتاح لنا فرصة الإدلاء بتعليلات التصويت قبل وبعد كل مشروع قرار. وهذا جزء من الإجراء العادي الذي اتبع في العام الماضي، وأعتقد أن محاولة تجميع تعليلاتنا معا كلها في نفس الوقت يمكن أن تعطي انطباعا بوجود صلة بين كل مشروع قرار، وليس الحال كذلك. ويتعين علينا أن نحرص أشد الحرص على عدم إعطاء انطباع بأن التصويت على مشروع قرار معين يرتبط بالتصويت على مشروع قرار آخر، وإنني لا أشعر بالارتياح التام إزاء هذا الإجراء لأنه يعطي ذلك الانطباع. على أية حال، فإن وفد بلدي يحتفظ بحق الإدلاء بتعليل التصويت عندما يرى فائدة من ذلك.

السيدة كوروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا أنوي إطالة هذه المناقشة، إلا أنني متأكدة من أن عددا من الوفود، بما فيها وفد بلدي، قد قام فعلا بالإعداد لتوحيد تعليلات تصويتها كما اقترح الرئيس في الأسبوع الماضي. وهكذا فإن وفد بلدي في غاية المرونة بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون بإمكان الوفود أن تقدم، إذا اختارت ذلك، تعليلا موحدا للتصويت، وأن يكون بإمكان الوفود التي تصر على تقديم تعليل بعد اعتماد كل مشروع قرار أن تقوم بذلك. وأعتقد أن هذا النهج المرن قد يكون ممكنا.

وحيث انني في معرض الإدلاء ببياني، أود أن أطلب توضيحا. لقد أشارت بضعة وفود إلى إمكانية تمديد مهلة اتخاذ إجراء بشأن بعض مشاريع القرارات، غير أن وفد بلدي لم يعلم حتى الآن بقرار كهذا. ولذا أطلب توضيحا بشأن هذه النقطة.

السيد شازوكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أتكلم بالإنكليزية. إن وفدي يحترم احتراما تاما أي ترتيب تقترحونه سيدي، وحيث أني أخذت الكلمة، اسمحوا لي أن أعرض عليكم رأي وفدي. إن وفدي يؤيد تأييدا تاما الآراء التي أعربت عنها الهند وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى الآخرين. ويسعدنا أن نرى التصويت يجرى على مشاريع القرارات واحدا واحدا. وإني متأكد من أنه سيتم بهذه الطريقة. ومن أن تعليلات

التصويت بشأن مشاريع القرارات سيدلى بها واحدا فواحدا. وهذا من شأنه أن يساعد على تفادي حدوث بلبلة تنجم عن تعليلات التصويت الموحدة التي أشرتم إليها. ولكن كما قلت في البداية، سيلتزم وفدي بأي ترتيب تقترحونه علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أذكر اللجنة بأننا نتبع الممارسة السابقة ونفس الإجراء الذي كان متبعا في السنة الماضية، ولكن إذا رغب وفد بعينه في تغيير ذلك الإجراء، فلدى الرئيس مرونة وبوسعنا الموافقة على الاقتراح بإعطاء الحق للوفود في تعليل موقفها أو التصويت على كل مشروع قرار بمفرده في كل مرة.

وبموافقة اللجنة، سنتبع الإجراء الذي عرضه توا بإيجاز.

ووفقا لذلك الإجراء أعطي الكلمة للأعضاء الذين يرغبون في عرض مشاريع القرارات.

أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار، الذي سيعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.39.

السيد ثان (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "نزع السلاح النووي"، الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.39 بالنيابة عن ٤٠ بلدا مقدما لمشروع القرار هذا، وهي إثيوبيا، إكوادور، إندونيسيا، أنغولا، جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بنغلاديش، تايلند، الجزائر، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، زائير، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، السودان، العراق، غانا، الفلبين، فنزويلا، فيجي، فييت نام، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، ليسوتو، ماليزيا، مصر، المكسيك، منغوليا، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، وبلدي ميانمار.

ويجيء مشروع القرار هذا متابعة للقرار ٥٠/٧٠ عين المعنون "نزع السلاح النووي" الذي اتخذته الدورة الخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي بتأييد ساحق من جانب الدول الأعضاء.

ومنذ اتخاذ القرار ٥٠/٧٠ عين حدث عدد من التطورات الإيجابية التي تؤيد الجهود الدولية من أجل نزع السلاح النووي.

لقد أبرمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعتبر عموما خطوة أولية، من بين تدابير أخرى، نحو تحقيق نزع السلاح النووي. ويجب علينا الآن التحرك قدما نحو اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة في عملية نزع السلاح النووي.

إن الفتوى التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، قد أعطت زخما إضافيا للمطالبة الدولية بنزع السلاح النووي. وأكد مجددا جميع قضاة المحكمة في قرار اتخذوه بالإجماع على أن هناك التزاما على جميع الدول بالدخول، بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وباختتام هذه المفاوضات.

وعلاوة على ذلك، يحظى نزع السلاح النووي باهتمام وتأييد عارمين في جميع أرجاء العالم. إذ يزداد عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية والمقترحات الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية.

وشهد العام الماضي مناقشات ومداولات مستمرة وجادة بشأن الموضوع. وطرحت مقترحات هامة ومحددة من أجل وضع برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي. وأهم اقتراح ملموس كان ذلك الاقتراح المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح من ٢٨ وفدا، هي أيضا أعضاء في مجموعة الـ ٢١، لوضع برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية، ويرد الاقتراح في الوثيقة A/C.1/51/12، المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦.

وتضمن أيضا تقرير لجنة كانبيرا الصادر في آب/ أغسطس ١٩٩٦ اقتراحا محددا هاما لبرنامج مرحلي لنزع السلاح النووي يؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

ويتجلى الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع أيضا في بيانات ومناقشات الوفود التي دارت هنا في هذه اللجنة. وقبل بضع سنوات، تكلمت وفود قليلة جدا عن القضاء التام على الأسلحة النووية. أما الآن فقد انضمت أغلبية الوفود إلى المطالبة الدولية بالقضاء التام على الأسلحة

النووية. وأشار العديد من الوفود إلى برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي. وأصبح الكلام أيضا عن إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية عبارة مألوفة تستخدمها الوفود بصورة متكررة.

وهذه جميعا اتجاهات تبعث على التشجيع، ونرحب بها ترحيبا حارا. لذلك من المنطقي والمناسب ومما هو في أوانه أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح، على سبيل الأولوية، لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي لبدء المفاوضات في أوائل عام ١٩٩٧ بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف ضمن إطار زمني محدد عن طريق اتفاقية للأسلحة النووية. وتتجسد هذه النقطة في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار، وهي في الواقع تشكل المرمى الرئيسي لمشروع القرار.

وفي الفقرة السادسة عشرة من ديباجة مشروع القرار وفي الفقرة ٦ من منطوقه، تحيط الجمعية العامة علما باقتراح الوفود الـ ٢٨، وتعرب عن اقتناعها بأن هذا الاقتراح سيساهم في المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح، وتحث مؤتمر نزع السلاح على أن يضع في اعتباره اقتراح الوفود الـ ٢٨ في هذا الصدد.

وتطلب الجمعية في الفقرة ٤ من المنطوق إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بتقليص التهديد النووي خطوة فخطوة؛ وبتنفيذ برنامج مرحلي للتخفيضات التدريجية والمتوازنة الكبيرة في الأسلحة النووية وأن تنفذ تدابير فعالة لنزع الأسلحة النووية بهدف الإزالة التامة لهذه الأسلحة ضمن إطار زمني محدد.

وبالنظر إلى أهمية مشروع القرار هذا، نأمل أن تعتمده اللجنة بتأييد ساحق من الدول الأعضاء.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.39، الذي عرضه توا ممثل ميانمار بالنيابة عن عدد كبير من مقدميه.

لقد طلبت الكلمة لأن وفدي يعتقد أن مشروع القرار هذا هو أحد أهم مشاريع القرارات المعروضة علينا في هذه اللجنة. والمقترحات الواردة في مشروع القرار نتيجة طبيعية جوهرية لتوافق الآراء لزعماء حركة عدم الانحياز في كارتاخينا. وفي السنة الماضية تمسكت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء هذا لبلدان حركة عدم الانحياز بأغلبية كبيرة. ولسوء الطالع، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي خلال السنة الحالية. ومع ذلك، وقعت عدة تطورات هامة خلال هذه السنة، مثل اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفتوى محكمة العدل الدولية، واقتراح البلدان الـ ٢٨ لبرنامج مرحلي لنزع السلاح النووي يؤدي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

ولقد لاحظ وفدي بارتياح، في المناقشات غير الرسمية التي عقدناها بشأن موضوع نزع السلاح النووي، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أكدت أنها تلتزم هي أيضا بالهدف النهائي، هدف القضاء على الأسلحة النووية. ولهذا، نعتقد أنه يمكن إبرام اتفاق بشأن طريق العمل لتعزيز المفاوضات الخاصة بنزع السلاح النووي، ولا سيما في مؤتمر نزع السلاح. والمفاوضات التي نتصورها، كما شرحنا في الجلسات غير الرسمية، تستهدف تحديد التدابير التي يمكن إدراجها في البرنامج المرحلي لنزع السلاح النووي، مع إجراء المفاوضات الخاصة بتدابير معينة في الآليات والمحافل المناسبة.

وآمل أن يتلقى مشروع القرار هذا أكبر قدر ممكن من الدعم، في سياق رغبتنا في تعزيز نهج متفق عليه صوب نزع السلاح النووي.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): آمل أن يكون هذا هو الوقت المناسب للقيام بتعليل لتصويت الولايات المتحدة على مشروع القرار A/C.1/51/L.39، بشأن نزع السلاح النووي الذي يبدو أننا نتكلم عنه. وإنني واثق من أنه ليس من المدهش لأي من الممثلين في هذه القاعة أن الولايات المتحدة ستصوت على مشروع القرار هذا بـ "لا".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): إنني أعتذر، لأننا في هذه المرحلة لا ننظر إلا في مسألة عرض مشاريع القرارات. ولم نصل بعد إلى المرحلة التالية لعملنا. ولهذا، اسمحوا لي بأن أطلب من ممثل الولايات المتحدة أن يتكلم في وقت لاحق. وفي الوقت الحاضر، لا نتناول سوى عرض مشاريع القرارات.

السيد غونيتيليك (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو أن تسمحوا لي بأن أتكلم بإيجاز عن مشروع القرار الخاص بنزع السلاح النووي، وهو المشروع الذي عرضه وفد ميانمار، والوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.39.

ما فتئت أسلحة الدمار الشامل، بسبب طبيعتها الأساسية، محل تركيز اهتمام المجتمع الدولي طوال عقود كثيرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إسمحوا لي بأن أقاطعكم، هل ستعلقون على مشروع القرار أم أنكم ستدلون ببيان عام بشأن مجموعة مشاريع قرارات نزع السلاح النووي؟

السيد غونيتيليك (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ما سأفعله هو ما فعله ممثل باكستان توا، وهو التعليق على مشروع القرار A/C.1/51/L.39. هل هذا سليم؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنكم تعرفون أن هذه المرحلة مرحلة عرض مشاريع القرارات، ولسنا في مرحلة الإدلاء ببيانات عامة. وعندما ننتهي من ذلك، ستتوفر لكم إمكانية الكلام.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): آسف لأن أطلب الكلام ولكنني أعتقد أن لأي وفد الحرية، بعد عرض مشروع قرار، في الإدلاء بملاحظة بشأنه، بمن فيهم مقدمو مشروع القرار نفسه. وبموجب ذلك الإجراء، طلبت الكلمة وأدليت ببيان. وأعتقد أن ممثل سري لانكا يمكنه في الواقع أن يدلي ببيان، وأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إنه إذا رغب وفد في تعليل تصويته في هذا الوقت، فهو أيضا حر في أن يفعل ذلك. وأن إجراءاتنا بالغة المرونة وأعتقد أننا يجب أن نعمل بأكبر قدر من المرونة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر اللجنة بأننا الآن في مرحلة عرض مشاريع القرارات. وإذا رغب أي وفد في التعليق على مشروع القرار A/C.1/51/L.39، فإنني أعطيه الكلمة.

هل يرغب أي وفد في الكلام بشأن مشروع القرار A/C.1/51/L.39؟

السيد غونيتيليك (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أواصل كلامي من النقطة التي توقفت عندها قبل وقت قصير، قبل مقاطعتي. إن أسلحة الدمار الشامل، بسبب طبيعتها الأساسية، كانت نقطة تركيز اهتمام المجتمع الدولي طيلة عقود كثيرة. وبالتالي، كرس مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة لسنوات طويلة وقتا كبيرا وموارد ضخمة للإمساك بتلابيب المشاكل المتصلة بهذه الأسلحة. وفي الماضي القريب، انخرط مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات متعددة الأطراف أسفرت عن وضع نصوص تعاقدية في شكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٢ وفي وقت أقرب، استكملت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل شهرين. وكان المعلم الآخر الاختتام الناجح في أيار/مايو ١٩٩٥ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، مما أسفر، في جملة أمور، عن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

ولم يكن العمل في هذا الميدان الخاص قاصرا على المفاوضات المتعددة الأطراف. ونحن جميعا ندرك النجاح المحرز في ميدان إنتاج الأسلحة النووية من خلال المفاوضات الثنائية. وقد كان الانخفاض التدريجي في الشكوك والعداوة المتبادلة، بالاقتران ببناء الثقة، هو الذي ساعد على تهيئة مناخ يفضي إلى بدء هذه المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وإلى اختتامها بنجاح. ولم يكن هذا التوفيق المتبادل حتى متصورا قبل سنوات قليلة. وإن الزخم الذي شهدناه في مجال الأنشطة هذا يجب ألا يضيع أو يُعاق. وفي الحقيقة، يجب أن يبذل المجتمع الدولي كل ما هو ممكن لتشجيع المفاوضات الثنائية الرامية إلى زيادة خفض أسلحة الدمار الشامل الفتاكة هذه. وفي نفس الوقت، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي أيضا خطوات على الصعيد المتعدد الأطراف بغية القضاء على الأسلحة النووية من على وجه العالم في أقرب وقت ممكن.

وتعتقد سري لانكا أن المجتمع الدولي يتحمل برمته، بينما تنخرط الدول الحائزة للأسلحة النووية في نهج مرحلي لخفض ترساناتها النووية، مسؤولية الإسراع بالدخول في مفاوضات متعددة الأطراف بهدف القضاء على الأسلحة النووية الموجودة وضمان ألا يسمح لأي بلد بصنع أو تخزين أو استعمال هذه الأسلحة في المستقبل.

إن الأسلحة النووية تهدد أمن الجميع، ومنهم من يمتلكون هذه الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فهي تهدد وجود البشرية وأي شيء آخر في هذه البيئة الهشة. ومن ثم، لا توافق سري لانكا على الرأي المعرب عنه من جانب بعض المتكلمين في هذا المحفل بأن المفاوضات من أجل الخفض أو، بالنسبة لهذه المسألة، القضاء على الأسلحة النووية يجب أن تجريها الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما بينها.

وهناك أكثر من سبب للدفاع عن قضيتنا، قضية إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي، لا سيما في سياق مؤتمر نزع السلاح. فأولا، أوكلت إلى مؤتمر نزع السلاح ليس مرة واحدة، بل مرتين في الماضي، المسؤولية عن إجراء مفاوضات بشأن معاهدات تتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وفي كل من هاتين المناسبتين، تمكن مؤتمر نزع السلاح من وضع نصوص لمعاهدات مقبولة لدى المجتمع الدولي. فالمعاهدة الأولى - وهي اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي فتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٩٣ - دخلت حيز النفاذ يوم ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦. والتزمت قرابة ١٣٠ دولة حتى الآن بالمعاهدة الثانية - وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - التي فاوض مؤتمر نزع السلاح في شأنها. وبهذا السجل الإيجابي، فإن مؤتمر نزع السلاح، كونه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن مسائل نزع السلاح، هو بلا شك المكان المنطقي لإجراء مفاوضات تتعلق بنزع السلاح النووي.

والسبب الثاني يتعلق بالمقرر ٢ الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في العام الماضي، والذي أكدت فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها بمتابعة إجراء مفاوضات بشأن اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي. ولقد مرت سنة ونصف سنة منذ إعلان ذلك، غير أنه ليس لدينا القدر الكبير الذي يمكن أن نبيّنه فيما يتعلق بذلك الالتزام الذي تم التعهد به لأول مرة في عام ١٩٦٨ وأعيد تأكيده في عام ١٩٩٥.

والسبب الثالث هو الفتوى الواضحة والجلية الصادرة عن محكمة العدل الدولية. فلقد وافقت المحكمة بالإجماع في فتواها المشهودة الصادرة يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ على أن هناك التزاما قائما بالدخول بحسن نية في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي. وتعتقد المحكمة أن هذه المفاوضات ينبغي أن تجرى في ظل رقابة دولية فعالة، وليس عن طريق الدول أنفسها الحائزة للأسلحة النووية.

وإزاء تلك الخلفية قررت سري لانكا، إلى جانب ٢٧ عضوا آخر في مؤتمر نزع السلاح ينتمون إلى مجموعة الـ ٢١، أن تدعو إلى وضع برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية. والتزامنا بنزع السلاح النووي حدا بنا إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.39 الذي عمل وفد ميانمار ببراعة على التفاوض بشأنه وعرضه أمام الجمعية العامة العام الماضي. ويؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا الدعوة الموجهة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية في الفقرة ٤ من مشروع القرار إلى التعهد بالقيام خطوة خطوة بالتقليل من التهديد النووي وتنفيذ برنامج على مراحل لإجراء تخفيضات عميقة مرحلية ومتوازنة للأسلحة النووية. وتؤيد سري لانكا كذلك تأييدا كاملا الدعوة التي وجهت إلى مؤتمر نزع السلاح للقيام على أساس الأولوية بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي لبدء المفاوضات في تاريخ مبكر من عام ١٩٩٧.

وأخيرا، تدرك سري لانكا أن مفاوضات نزع السلاح النووي لن تكون سهلة ولن تختتم في وقت قصير. فجميع الإنجازات الرئيسية تبدأ بخطوة أولى في الاتجاه الصحيح. ونحن نرى أن بإمكاننا أن نبدأ بالتفاوض بشأن نطاق عمل اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي. وإذا وجدت روح التعاون وحسن النية بين جميع أعضاء المؤتمر، فبإمكانه أن يبدأ بداية متواضعة في تاريخ مبكر من عام ١٩٩٧ عن طريق التفاوض بشأن نطاق مناسب وواقعي لعمل اللجنة المخصصة. وإذا سُمح للمؤتمر بأن يبدأ هذه البداية، فمن شأن ذلك أن يكون إسهاما إيجابيا في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إزالة الأسلحة النووية في المستقبل غير البعيد جدا.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأحاول ألا أكشف موقفي من التصويت. وأود ببساطة أن أبدي ملاحظة تتعلق بمشروع القرار A/C.1/51/L.39، وأود أن أدلي بها الآن بسبب سلسلة الملاحظات التي استمعنا إليها عقب القيام بعرضه.

ينبغي ألا يفاجَأ أي ممثل في هذه القاعة بأن الولايات المتحدة لا ترضى عن هذا القرار. وينبغي ألا يكون ذلك مفاجأة لأن هدف واضعي مشروع القرار كان

بلا شك كفالة ألا ترضى الولايات المتحدة عن مشروع القرار وأن تصوت وفقا لذلك. ومشروع القرار هذا لا يحاول حتى الحصول على توافق في الآراء على كيفية إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. والطريق إلى توافق الآراء هذا موجود في الواقع. وقد وجد مؤخرا جدا في سياق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥.

ولقد شهدت السنة الماضية عدة إنجازات هامة في نزع السلاح النووي وهي: توقيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة راروتونغا؛ والتوقيع على معاهدة بيليندابا التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا؛ والتوقيعات المصاحبة من جانب معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات ذات الصلة؛ والتوقيع على الحظر التاريخي المفروض على جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة النصح بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية وموافقته عليها.

وإنني أسلّم بأن ديباجة مشروع القرار A/C.1/51/L.39 تُقر، على مضض، بإحراز بعض التقدم في نزع السلاح النووي. وهي تحيط علما، بدلا من أن ترحب، بأحد الإنجازات الكبرى التي تحققت خلال السنة، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومنطوق مشروع القرار لا يشير ولو إشارة عابرة إلى التقدم المحرز بالفعل، ولا يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى إجراء مفاوضات بشأن مسألة نووية وافق عليها قبل عامين تقريبا - وهي مسألة اتفاق وقف إنتاج المواد الانشطارية. وبدلا من ذلك، يصر مشروع القرار على نحو لا يتسم بالواقعية على أن التخفيضات النووية وصولا إلى الإزالة الكاملة يتعين أن تتم ضمن إطار زمني محدد في مؤتمر نزع السلاح، من خلال إبرام اتفاقية للأسلحة النووية يتم التفاوض في شأنها على الصعيد المتعدد الأطراف. وهذا يؤدي إلى الوقوع في مأزق. فبدلا من محاولة فرض إطار زمني لكل شيء مرة واحدة، ينبغي أن نتابع المفاوضات الواقعية التي أجريت في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن نحرز التقدم حيث أمكننا ذلك.

ولقد أوضحت حكومتي التزامها بمواصلة إحراز التقدم في سياقي تخفيض الأسلحة ونزع السلاح النوويين، ولكن ليس وفقا لأوامر تعسفية تتعلق بالجوهر والشكل والتوقيت وليس قبل أن تكون جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مستعدة للتفاوض فيما بينها بشأن إجراء التخفيضات. ويحدوني الأمل في أن ينضم إلينا، في اتخاذ هذا الموقف من مشروع القرار، أولئك الذين يشاطرون الولايات المتحدة شواغلها إزاء تشويه الحقيقة والحاجة إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بالفعل.

وإذا كان المقترحون لعقد دورة استثنائية مبكرة لنزع السلاح مهتمين بفهم سبب عدم مشاطرة الجميع شعورهم بإلحاحية الأمر، فهم بحاجة إلى قراءة مشروع القرار هذا.

السيد عبد العزيز (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/51/L.39، بشأن مسألة نزع السلاح النووي، وبصفة خاصة الفقرة الأخيرة من الديباجة والفقرة ٦ من المنطوق، ذو أهمية كبيرة بالنسبة لوفدي. وتتضمن هاتان الفقرتان إشارات محددة إلى الاقتراح ببرنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية وهو الاقتراح الذي عرضته على مؤتمر نزع السلاح الوفود الثمانية والعشرون الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ والذي يرد في وثيقة مؤتمر نزع السلاح CD/1419 والمرفقة بوثيقة اللجنة الأولى A/C.1/51/12.

إن موقف مقدمي مشروع القرار فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي وفيما يتصل بالأولوية القصوى التي ينبغي إيلاؤها لهذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح قد أوجز في البيان الذي تم به عرض مشروع القرار. وهو معروف جيدا ولا يحتاج إلى مزيد من التفصيل. اسمحوا لي أن أذكر فقط أن مسألة نزع السلاح النووي ينبغي أن تظل في صدر أولويات جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح، وفقا لقرارات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، حتى نخلص كوكبنا من التهديد النووي الذي يشكله مجرد وجود الأسلحة النووية، ومن ثم تحويله إلى عالم خال من الأسلحة النووية. إن التقدم المحرز بشأن عدم الانتشار ينبغي أن يصاحبه تقدم مماثل فيما يتصل بنزع السلاح النووي.

ويعترف برنامج العمل المقترح بأن هناك ضرورة لبذل جهود نشطة متعددة الأطراف لتحديد تدابير محددة تتخذ خطوة خطوة وللتفاوض بشأنها ولتنفيذها من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية، وهو يتضمن مقترحات بتدابير عملية تقوم بها لجنة مخصصة لنزع

السلاح النووي على ثلاث مراحل، تنتهي المرحلة الأخيرة منها في عام ٢٠٢٠. إن قائمة التدابير المقترحة ليست شاملة، لكن من المفهوم أن جميع التدابير ترتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا في أي برنامج لنزع السلاح النووي.

ويحدونا وطيد الأمل أن تبدأ اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي المقترح إنشاؤها في مؤتمر نزع السلاح، كما يرد في الفقرة ٥ من مشروع القرار، في إجراء مفاوضات في أوائل عام ١٩٩٧ بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي وبشأن إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف ضمن إطار زمني محدد عن طريق اتفاقية للأسلحة النووية، تأخذ في الاعتبار التدابير المقترحة الواردة في برنامج العمل. وفي ضوء ذلك، أوصي بقوة جميع أعضاء اللجنة بالتصويت تأييدا لمشروع القرار.

السيد دي إكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يعلق وفدي أهمية خاصة على مشروع القرار A/C.1/51/L.39 الذي عرضه اليوم وفد ميانمار. ولعل اللجنة تذكر أن هذا المشروع يحل محل القرار الذي قدمته المكسيك في عام ١٩٩٤ تحت عنوان "الحد من التهديد النووي خطوة خطوة" ويعتبر تحسينا له. والنص الأسبق كان يرمي إلى توفير آلية للمجتمع الدولي تمكن الجميع، وبصفة خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، من العمل على نحو منظم ورشيد وتدريجي ومطرد بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية. ولنفس الغرض قدم ٢٨ وفدا من وفود الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ هذا العام برنامج عمل من أجل إزالة الأسلحة النووية على ثلاث مراحل. وقد التزمت جميع الدول، حتى الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالهدف النهائي المتمثل في الإزالة التامة لهذه الأسلحة، وفقا لما استمعنا إليه في المناقشة العامة في اللجنة الأولى هذا العام.

ونرى أن الظروف الدولية الراهنة مؤاتية لتحقيق هذا الهدف على نحو منظم وتدريجي، مما سيتطلب اتخاذ تدابير ثنائية، وتدابير مشتركة بين عدة دول وتدابير متعددة الأطراف. ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ في مفاوضات على برنامج مرحلي ضمن أطر زمنية محددة يمكن أن تعطي حافزا لإجراء مفاوضات حقيقية على تدابير معينة وأن توفر لها إطارا وأن تضعها في المسار صوب توطيد ذلك العالم الخالي من الأسلحة النووية الذي نرى أن بالإمكان تحقيقه في موعد أقصاه سنة ٢٠٢٠.

ومشروع القرار A/C.1/51/L.39 ينوه باقتراح الوفود الثمانية والعشرين لمؤتمر نزع السلاح ويعرب عن اقتناع الجمعية العامة بأن هذا الاقتراح يشكل مدخلا هاما للمفاوضات الجارية بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح.

وبالتأكيد لا يسعى مشروع القرار A/C.1/51/L.39 لا إلى إثارة استياء أي وفد أو محاولة إرضاء رغبة أي وفد معين. إنما هدفه هو الاستجابة إلى نداء المجتمع الدولي من أجل إزالة الأسلحة النووية ومساعدة الدول على الامتثال لالتزامها، الذي ذكّرت به محكمة العدل الدولية، بالدخول في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، وباختتام هذه المفاوضات.

ونأمل في أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٧ لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، تلك اللجنة التي دعت إلى إنشائها بشكل متكرر ومنهجي مجموعة الـ ٢١ بهدف تناول هذه المسألة. ولا يمكن لأية مسألة أخرى أن تكون لها أولوية أعلى من أولوية تخليص البشرية من كابوس المحرقة النووية. ولهذا يحث وفدي جميع الوفود الملتزمة بالهدف النهائي المتمثل في إزالة الاسلحة النووية على التصويت تأييدا لمشروع القرار A/C.1/51/L.39.

السيد مسدوة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي أن يعرب عن تأييده لمشروع القرار المعنون "نزع السلاح النووي"، A/C.1/51/L.39، بأن يصبح أحد مقدمي هذه المبادرة، وأن يؤيد بصفة خاصة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف المحمود، هدف نزع السلاح النووي.

وفي مشروع القرار هذا، تؤكد هذه البلدان، ومنها بلدي، من جديد، التزامها بنزع السلاح النووي عن طريق إزالة جميع الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. وهذا هو على وجه التحديد السبب في أن وفدي دعا، بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، خلال المناقشة العامة في اللجنة الأولى، إلى بحث متعمق لبرنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية المقترح من جانب البلدان الـ ٢٨ الأعضاء في مجموعة البلدان الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

في أيار/مايو ١٩٩٥، قامت بلداننا بتمديد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. ومؤخرا

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اعتمدت الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقّعت عليها بالفعل ١٣٠ دولة على الرغم من كل الانتقادات التي أثارها هذا الصك من صكوك نزع السلاح ولا يزال يثيرها بسبب أوجه قصوره.

ويعتبر وفدي المعاهدة مرحلة أولى صوب مفاوضات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي تكون عالمية في نطاقها وغير تمييزية في أثرها. وقد حظي نداؤنا بمساندة أخرى من جانب أرفع مؤسسة قضائية دولية، وأقصد محكمة العدل الدولية، التي دعت في فتواها بتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ جميع الدول إلى الدخول بحسن نية في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

إن مشاركتنا في تقديم مشروع القرار يجب النظر إليها في هذا الضوء، لأن نزع السلاح النووي يجب اعتباره، في رأينا، حجر الزاوية في عملية تحقيق أمن جماعي يكون شاملا في مفهومه وعالميا في قاعدته وغير تمييزي في آثاره، كيما نتمكن في النهاية من تحقيق عالم خال من جميع الأسلحة النووية، كما كان الحال قبل عام ١٩٤٥.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة المتاحة للإدلاء ببيانات عامة حول مشروع القرار ليدلي بملاحظاته.

إن نزع السلاح النووي لا يزال، في رأينا، المهمة ذات الأولوية القصوى في جدول أعمال نزع السلاح. ولا بد لنا، ونحن نقترب من نهاية هذا العقد، أن نعمل بدأب على تحقيق هدفنا المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، لنكون قد حققنا عند طلوع فجر القرن الحادي والعشرين ما يسعى إليه المجتمع الدولي بدأب: أي الإزالة التامة للأسلحة النووية نهائيا.

إن الوفود الثمانية والعشرين للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان التي تشكل مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح، اقترحت في ذلك المحفل برنامج عمل مرحليا لإزالة الأسلحة النووية. ونحن نعتقد أن ذلك الاقتراح من شأنه أن يشكل أساسا طيبا لعملنا ولنظر اللجنة التفاوضية المقرر إنشاؤها في عام ١٩٩٧.

إن وفدي، الذي انضم إلى تقديم هذا الاقتراح الهام للغاية في جنيف، هو أحد الوفود التي عممت تلك الوثيقة في لجنتنا، لأننا اعتبرناها لازمة لعملنا. ويسرنا أنه أشير إليها مرات عديدة خلال عملنا. وهي تكتسب يوميا تأييدا متزايدا من المجتمع الدولي، مما يوحي بالحاجة إلى وضع اتفاقية لحظر الأسلحة النووية.

إن فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة هذا العام، وبالتحديد الرأي القائل بأن على جميع الدول التزاما بالدخول في مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، تزيد من أهمية وإلحاحية هذه المسألة.

وبالتالي، يعتقد وفد كوبا أن أهم مشروع قرار في مشاريع قرارات المجموعة الأولى المتناولة للأسلحة النووية هو ذلك الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.39، المعنون "نزع السلاح النووي". ولهذا يسرنا أن نشارك في تقديمه هذا العام أيضا بالاشتراك مع عدد كبير من الوفود.

السيد نسانز (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أولا، يود وفدي أن يعلن أنه قرر الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار قيد المناقشة، الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.39.

وفي ضوء الأهمية القصوى لجعل كوكبنا خاليا من الأسلحة النووية، يلتزم وفدي التزاما قويا بنزع السلاح العام والكامل. ولكن يؤسفنا أن الجهود المبذولة حتى الآن لتحقيق هذه الغاية تسير سير السلحفاة. فما برح التقدم صوب الهدف النهائي يتسم بالبطء والتوقف والشلل.

إن الأهمية التي يعلقها بلدي على نزع السلاح النووي العام والكامل يظهرها تصميمه على العمل صوب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي كنا من بين أول الموقعين عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي.

وفي ضوء موقفنا تجاه الحاجة إلى نزع السلاح النووي الكامل، نعتقد أن من مصلحة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء العمل على تكثيف وتسريع العملية العالمية لتحقيق عالم خال من الكابوس النووي.

السيد مرادي (إيران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان موجز حول مشروع القرار الوارد في

الوثيقة A/C.1/51/L.39، المعنون "نزع السلاح النووي"، الذي عرضه وفد ميانمار اليوم.

إننا نضم صوتنا إلى عبارات التأييد لمشروع القرار هذا التي تفوه بها المتكلمون السابقون. وفي رأي جمهورية إيران الإسلامية المدروس، أن مشروع قرار ميانمار هو مبادرة تأتي في أوانها لتعالج بإيجاز وإحكام مسألة ذات أولوية قصوى في جدول أعمال نزع السلاح، ألا وهي نزع السلاح النووي.

إن الأسلحة النووية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد أصبحت نابية عن عالمنا مما يعطي زخما إضافيا وإحساسا بضرورة المضي قدما نحو إزالتها في ضوء الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦.

إن مشروع القرار التاريخي هذا، الذي قامت ميانمار ودول أخرى بتقديمه لأول مرة خلال الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يرسم طريقا واضحا لإزالة هذه الأسلحة الرهيبة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يستجيب أعضاء مؤتمر نزع السلاح، في دورته لعام ١٩٩٧، على نحو إيجابي، للنداءات الواردة في مشروع القرار هذا وأن ينشئوا لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، آخذين في الاعتبار المقترحات ذات الصلة، ومن بينها اقتراح عام ١٩٩٦ المقدم من ٢٨ عضوا في مؤتمر نزع السلاح لوضع برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية. ويتمتع مشروع القرار هذا بتأييد أغلبية الدول الأعضاء وبالتالي نوصي اللجنة الأولى باعتماده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ اللجنة الآن في اتخاذ إجراء بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١ من البرنامج الذي اقترحه الرئيس، "الأسلحة النووية"، وهي مشاريع القرارات A/C.1/51/L.3 و L.4/Rev.1 و L.6 و L.9 و L.17 و L.19/Rev.1 و L.21 و L.23 و L.27 و L.28 و L.29 و L.30 و L.37 و L.39 و L.45. واذا سمح الوقت، فستتخذ اللجنة إجراء عندئذ بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٢، "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" أي مشاريع القرارات A/C.1/51/L.2 و L.24 و L.36 و L.41 و L.48 و L.49.

ومع ذلك، فقد فهمت أن مقدمي مشاريع القرارات A/C.1/51/L.4 و L.27 و L.28 و L.37. يودون إرجاء اتخاذ إجراء بشأنها نظرا للمشاورات الجارية بين الوفود المعنية.

وأعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات عامة، عدا شرح مواقفها أو تعليل تصويتها، بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١.

السيدة غوس (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببعض الملاحظات العامة بشأن بعض مشاريع القرارات قيد النظر، بغية اتخاذ إجراء بشأنها في إطار المجوعة ١. وليس من المستغرب أن معظم مشاريع القرارات المعروضة في هذه اللجنة تتعلق بهذه المجموعة. ومن الواضح أن استمرار وجود الأسلحة النووية لا يزال يتسبب في قلق المجتمع الدولي. ونرى أن هناك ثلاثة قرارات يساند كل منها الآخر، وهي ضمن أهم القرارات التي ينظر فيها اليوم. ومن المنطقي أنها تشكل كلا متماسكا يهتم بالحاجة إلى الدخول في مفاوضات واختتامها بشأن إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية لإزالة جميع الأسلحة النووية، وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية.

والقرار بشأن فتوى محكمة العدل الدولية، الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.37، يدعو جميع الدول إلى أن تبدأ فورا بإجراء مفاوضات تفضي إلى الإكمال المبكر لاتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتجريب وتخزين ونقل الأسلحة النووية والتهديد بها أو استخدامها. ونعتقد أن ذلك يجب أن يكون المهمة التي تنتظرنا في هذا المجال الهام لنزع السلاح. وهذا هو الهدف الذي نلتزم به، والذي دفعنا للمشاركة في تقديم مشروع القرار هذا، على الرغم من آرائنا المعروفة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي جرى الاقتباس منها في فقرتين من ديباجة مشروع القرار. وهذا لا يشير إلى أي تغير في موقفنا من معاهدة عدم الانتشار نفسها، التي لا نزال نعتبرها معاهدة غير عادلة. ولكن مشاركتنا تؤكد التزامنا بتأييد جميع الجهود التي تبذل في أي مكان وفي أي محفل، بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وبطبيعة الحال، فإننا سنعارض أية محاولة لإدخال منطق معاهدة عدم الانتشار في مشاريع قرارات أخرى، إلا اذا ورد في سياق مماثل.

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.39 يقترح آلية ومنهجية لتحقيق هذا الهدف. فهو يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى اتخاذ إجراء عاجل بشأن ما قد يتضح أنه أكبر منجزاته أو أسوأ فشل مُني به، وهو أن

ينشئ، على سبيل الأولوية، لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي للشروع في مفاوضات في أوائل عام ١٩٩٧ بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي ولإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف ضمن إطار زمني محدد عن طريق اتفاقية للأسلحة النووية.

ولكي يؤكد مقدمو مشروع القرار جديتهم، فقد استرعوا فيه انتباه الجمعية العامة إلى اقتراح الدول الثامني والعشرين بشأن وضع برنامج عمل زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية، ويحث مؤتمر نزع السلاح على استخدام برنامج العمل هذا وأي مدخل آخر عند النظر في موضوع اللجنة المخصصة.

ومشروع القرار الثالث في هذه المجموعة الفرعية (A/C.1/51/L.19/Rev.1) يقترح إبرام اتفاقية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها - ونعتقد أن هذه خطوة رئيسية في سبيل تحقيق الهدف النهائي للأسلحة النووية. وقد حان وقت هذه الفكرة - أي العمل من أجل إزالة الأسلحة النووية. والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وحتى بعض مراكز التفكير المرتبطة بالهيئات الحاكمة في الدول الحائزة للأسلحة النووية تشكك في أهمية الأسلحة النووية اليوم. إن الدعوة إلى إزالة الأسلحة النووية دعوة عالمية تقريبا الآن. وبدأ بالفعل التفكير فيما يتعلق بمتطلبات أمن الدول في عالم خال من الأسلحة النووية. وإن لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاستجابة لهذه الدعوة الغامرة حقا، وإن لم تستجب لها الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها، فسيظل الأمن الدولي هشا، وستظل الاتفاقات على الخطوات الجزئية أو غير المتكافئة ضعيفة. وهذا لا ينطبق على معاهدة عدم الانتشار فحسب، كما سمعنا من بعض أعضاء المعاهدة في نقاش في اللجنة الأولى، بل ينطبق أيضا على الخطوات التي اتخذتها بعض دول المعاهدة لكي تتقي شر الأسلحة النووية عن طريق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدعوة إلى ضمانات الأمن على سبيل المثال. ونرى أن هذين المفهومين ينبعان من القبول بنظام نووي غير متكافئ. فالعالم منطقة نووية بالنسبة للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها؛ أما بقية الدول فعليها أن تبحث عن حماية تقيها من تلك البلدان، آملة ألا تتسبب مصالح الأمن الوطني في الدول الحائزة للأسلحة النووية في تشجيع تلك الدول، في مناسبة ما، على استخدام أسلحتها الرهيبة ضد البلدان غير الحائزة لها.

ولا تعترض الهند على مجموعات من البلدان تقرر بحرية فيما بينها أن تتخلى عن الأسلحة النووية اذا اعتقدت أن من مصلحة أمنها أن تفعل ذلك. ولكننا لا نعتقد بكفاية هذه الضمانات، حتى وإن اتخذت شكلا قانونيا، ما دام وجود الأسلحة النووية نفسها مستمرا. ولا نرى أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يشكل ردا على التهديد الذي تفرضه الأسلحة النووية. وبالنظر إلى وزع هذه الأسلحة وقدرتها على الوصول إلى أي مكان في العالم، فإن هذه المناطق لا توفر، على أفضل تقدير، إلا وهما بالأمن من أسلحة لا تحترم آثارها الحدود الوطنية أو الإقليمية.

غير أن الهند، كما قلت، تحترم الترتيبات التي تتوصل إليها بلدان منطقة معينة، والتي تتسق مع المبادئ التوجيهية التي تقرها الأمم المتحدة، وهي بالتالي لن تعارض مشاريع القرارات التي تعكس هذا الوضع. ولكننا، من ناحية أخرى، لن نؤيد فرض هذا الحل ما دمنا لا نؤمن به. وسوف يكون تصويتنا على مختلف مشاريع القرارات المتعلقة بهذا الموضوع معبرا عن هذا الموقف.

وثمة مشروع قرار بعينه أود أن أتطرق إليه في ملاحظاتي العامة، وهو مشروع قرار وارد في هذه المجموعة الفرعية التي نرفضها تماما. فبالإضافة إلى تحفظاتنا العامة على موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أقول إن مشروع القرار هذا لا يستهدف إلا بلدا واحدا بالذات هو الهند. وكان هذا واضحا من الملاحظات التمهيدية التي أدلى بها المتبني الرئيسي لمشروع القرار، في اللجنة الأولى. وهو مغلف بصياغة يبدو من ظاهرها أنه يعالج شواغل إقليمية مزعومة، ولكنه في الحقيقة ليس إلا تعبيرا عن علاقات ثنائية غير مرضية إلى حد مؤسف. فالهند لا تقبل ولم تقبل إطلاقا أن يكون أمنها، وبالذات من حيث تعلقه بالأسلحة النووية، مقصورا على منطقة جغرافية دون إقليمية. فمصالح الهند وشواغلها الاستراتيجية والوطنية، تتجاوز كثيرا جوارها المباشر.

مشروع القرار هذا تم تقديمه بشكل متكرر لعدة سنوات وكانت الهند تعارضه باستمرار لهذه الأسباب. إننا لا ننظر إلى جنوب آسيا باعتبارها منطقة في سياق نزع السلاح والأمن الدولي. وبالتالي فإن أي مشروع قرار يشير إلى جنوب آسيا على أنها منطقة في هذا السياق لا يحظى ولن يحظى بتأييدنا

واسمحوا لي أن أضيف أن حكومة بلدي تدرس بعناية تأييد بعض البلدان لهذا المفهوم في ردودهم على الأمين العام. وستدلي بملاحظات أكثر تحديدا عند البت في مشروع القرار.

وأخيرا أقول إن هذه المجموعة تتضمن ثلاثة مشاريع قرارا ترتكز أساسا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وهي مشاريع القرارات A/C.1/51/L.3 و L.17 و L.27. وأعتقد أن مشروع القرار الأخير أرجئ البت فيه. وطبيعي أن يكون موقفنا من مشاريع القرارات هذه معبرا عن آرائنا المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار، التي أشرت إليها آنفا في هذا البيان. ويكفي أن نقول الآن إن الهند ستعارض أية محاولات ترمي إلى إضفاء شرعية القانون الدولي العرفي على هذه المعاهدة من خلال قرارات للجمعية العامة، وإننا سنعارض أيضا أية دعوات موجهة إلى البلدان بالتقيد بها أو بأية معاهدة أخرى نرى أنها غير منصفة ولا تؤدي إلا إلى تكريس احتفاظ حفنة من الدول إلى الأبد بالأسلحة النووية وإضفاء الشرعية عليه.

إن هدفنا، وهو أيضا هدف العديد من بلدان حركة عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى، هو العمل من أجل القضاء التام على هذه الأسلحة، وهو هدف لا يتعزز بفرض مواقف محددة على بلدان لا تملك هذه الأسلحة، بل بالجهود الموجهة نحو الأسلحة ذاتها. ومشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/C.1/51/L.19/Rev.1 و L.37 و L.39، فيما نعتقد، تعالج صلب القضية، وسوف تحظى، كما نأمل، بأوسع تأييد ممكن.

السيدة أرسي (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد بذل وفد المكسيك جهودا حثيثة ترويجا لمشروع القرار A/C.1/51/L.9 المتعلق بمعاهدة تلاتيلولكو، وهو يشارك في تقديم أربعة مشاريع قرارات أخرى في المجموعة الواردة تحت عنوان "الأسلحة النووية" المعروضة الآن على اللجنة، وهي مشاريع القرارات A/C.1/51/L.4/Rev.1 "منطقة نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة الخالية من الأسلحة النووية"، و L.19/Rev.1 بشأن اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية، و L.37 المتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، و L.39 "نزع السلاح النووي".

والمكسيك، بصفتها مراقبا في حركة بلدان عدم الانحياز وعضوا في مجموعة الـ ٢١، تؤيد أيضا مشروع القرار الذي قدمه وفد كولومبيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من أعضاء الأمم المتحدة، وأعني به مشروع القرار A/C.1/51/L.21 "المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح النووي".

بالنسبة لمشروع القرار المتعلق بمعاهدة تلاتيلولكو، أتيحت لنا الفرصة من قبل لعرضه، ونرجو من الوفود أن تؤيده حتى يتسنى اعتماده بدون تصويت.

وسبق لوفد المكسيك أن تكلم بشأن مشروع القرار A/C.1/51/L.4/Rev.1 المتعلق بالتدعيم التدريجي لنصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي مشروع القرار A/C.1/51/L.37، نقترح أن تعرب الجمعية العامة عن تقديرها لمحكمة العدل الدولية لاستجابتها للطلب الذي قدمته إليها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين بإصدار فتوى بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، وأن تحيط علما بالفتوى التي أصدرتها المحكمة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وقد حرصنا بصفة خاصة على عدم تضمين مشروع القرار هذا أي حكم أو تقدير لفتوى المحكمة بخصوص عدم شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ففتوى المحكمة قائمة بذاتها من حيث صحتها القانونية، ولن يؤثر عليها بأي حال من الأحوال تأييد أو عدم تأييد مشروع القرار A/C.1/51/L.37. فالغرض من مشروع القرار هو حث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها بالدخول بنية حسنة في مفاوضات لوضع اتفاقية للأسلحة النووية، تؤدي إلى القضاء التام على هذه الأسلحة، واختتام هذه المفاوضات. وهذا الالتزام وارد في الصكوك القانونية الملزمة التي أشارت إليها المحكمة.

إننا نتكلم، كما كان الحال في السنوات السابقة، بوصفنا مقدمين لمشروع القرار A/C.1/51/L.19/Rev.1 المتعلق بمشروع اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية. صحيح أن عدم شرعية استعمال هذا النوع من الأسلحة كان موضوع فتوى المحكمة، ولكننا نعتقد أن وجود صك ملزم قانونا سيكون خطوة هامة في برنامج مرحلي

يستهدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

السيد كارم (مصر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أشير إلى مشروع القرار A/C.1/51/L.23 "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)". كان حفل التوقيع على المعاهدة، الذي عقد في القاهرة يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، تتويجا لجهود لم تعرف الكلل بذلتها أفريقيا من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وتجسدت في معاهدة بليندابا. وهذا الحدث التاريخي بحق يمثل نجاحا في وضع التزام قطع قبل ٣٢ عاما، حينما اعتمد قادة أفريقيا، في القاهرة، في تموز/يوليه ١٩٦٤، أول قرار للدورة العادية الأولى لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية - وهو إعلانها المتعلق باعتبار أفريقيا منطقة لا نووية - في قالب رسمي.

مرة أخرى، نهنئ أنفسنا على هذا الحدث التاريخي ونأمل في أن تقنع هذه النجاحات الإقليمية الحقيقية مناطق أخرى بأن تعمل بنية صادقة من أجل بلوغ نفس الغاية. ومن هذا المنطلق نذكر بأن إعلان القاهرة، المعتمد في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أكد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخاصة في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط - يعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين، بل إن تصميمنا القوي على الكفاح من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ازداد قوة بهذا الإنجاز الهام الذي حققناه في القارة الأفريقية؛ لأن وجود منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لن يكون تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة فيما بين دول المنطقة فحسب، بل سيعزز أيضا من أمن أفريقيا ومن نجاح المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية.

ولذلك فإن وفد بلدي، في محاولة منه للإبقاء على توافق الآراء حول مشروع القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، قدم تنقيحات أخرى على مشروع القرار الذي سيعاد إصداره بوصفه الوثيقة A/C.1/51/L.28/Rev.2. ولا نزال نأمل أن يساعد اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء في إنشاء تلك المنطقة في المستقبل القريب.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي بملاحظات عامة قليلة موجزة بشأن مشروع القرار الذي نبت فيه صباح اليوم. وقد سبق لي أن تكلمت بشأن مشروع القرار A/C.1/51/L.39 المتعلق بنزع السلاح النووي الذي قدمته ميانمار.

إننا نعتقد بأن نزع السلاح النووي أهم هدف في مجال نزع السلاح. لذلك، ورغم تحفظاتنا على بعض أحكام مشروع قرار آخر ادعى بأنه يتناول مسألة نزع السلاح النووي أي مشروع القرار A/C.1/51/L.17، قررت باكستان تأييد مشروع القرار هذا أيضا. إلا أننا سنشرح تحفظاتنا في تعليل للتصويت.

كذلك، ستؤيد باكستان مشروعي القرارين A/C.1/51/L.21 و L.45 اللذين يتناولان المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، بالرغم من تحفظاتنا على بعض أحكام مشروع القرار A/C.1/51/L.45، الذي سنتكلم عنه تفصيلا في تعليلنا للتصويت.

وعلى نفس المنوال، ورغم أن باكستان ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستؤيد مشروع القرار A/C.1/51/L.3، الذي عرضته سري لانكا، لأننا نعتبر معاهدة عدم الانتشار، رغم عيوبها، عنصر استقرار في العلاقات الدولية.

وباكستان تؤيد تأييدا قويا مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم. نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد نهجا ثابتا غير تمييزي في تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم، لقد تبنت باكستان طوال ٢٢ عاما الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وهذا الاقتراح وارد الآن في مشروع القرار A/C.1/51/L.6، ونعتقد أن هذا الهدف لا يزال هاما وذا صلة بالهدفين العالميين عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

ونود أيضا أن نوضح أن مشروع القرار هذا غير موجه ضد بلد بعينه. إنه يرمي إلى الاستفادة من الالتزامات التي أعربت عنها بشكل انفرادي بالفعل جميع الدول جنوب آسيا بهدف في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وإذا كانت جميع الدول المعنية قد قطعت تلك الالتزامات بإخلاص، فإننا نرى أنه لن تكون هناك صعوبة

في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. وتحجج بلدان معينة بأن مصالحها الأمنية تتجاوز جنوب آسيا وبأن مواقف الدول النووية تتعارض مع موقفها فيما يتعلق بعدم الانتشار، هو في اعتقادنا أساس لتبرير انتشار الأسلحة النووية. وهذا بالتأكيد موقف لا يمكن لوفد بلدي أن يؤيده فيما يتعلق بجنوب آسيا، ولذلك نأمل أن يتمسك المجتمع العالمي مرة أخرى، للمرة الحادية والعشرين، بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ونحث الدولة الوحيدة التي عارضت هذا المفهوم على أن تنضم الينا.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): البيان التالي تدلي به كولومبيا نيابة عن أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ويتناول مشروع القرار A/C.1/51/L.21، "المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح النووي". وقد سبق لوفود أخرى أعضاء في حركة عدم الانحياز أن تطرقت إلى مشروع القرار هذا، ولذلك سأقصر كلامي على مناشدة الوفود تأييده.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأسترعي الانتباه إلى تنقيح للنص. الفقرة العاشرة من الديباجة ينبغي أن تبدأ على النحو التالي:

"وإذ ترحب بالتخفيضات المعلنة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستضع الأمانة العامة في اعتبارها التنقيح الذي قرأه ممثل كولومبيا.

السيد بوهي (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن مجموعة الدول الافريقية، أود أن أدخل تنقيحا فنيا على الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/51/L.23، حيث سقطت منه كلمة "والإقليميين"، وبالتالي يصبح نص الفقرة على النحو التالي:

(تكلم بالانكليزية)

"وإذ تشير إلى إعلان القاهرة الذي اعتمد بهذه المناسبة والذي يؤكد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لا سيما في مناطق التوتر، مثل منطقة الشرق الأوسط، تعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين"

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستضع الأمانة العامة التنقيح الذي قرأه ممثل الكاميرون في الاعتبار.

السيد أغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، في البيان الذي أدليتم به قبل أن نبدأ الاستماع إلى البيانات بشأن هذه المجموعة من مشاريع القرارات، أدرجتم مشروع القرار A/C.1/51/L.37 بين المشاريع التي أجل البت فيها. وعلى حد علمي، لم تطلب ماليزيا، الدولة التي بادرت بتقديم مشروع القرار، ولا الوفود المتبنية الأخرى، التأجيل، التمس إيضاحا بشأن هذا الأمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طُلب التأجيل من جانب ممثل أيرلندا، رئيس الاتحاد الأوروبي.

السيد أغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بوصفي ممثلا لمقدمي مشروع القرار A/C.1/51/L.37 أتمنى لو أن اللجنة التمست وجهات نظرنا قبل أن تقرر التأجيل؛ لقد عمم مشروع القرار منذ بعض الوقت وأعتقد أن الوقت كان كافيا للتشاور بين الوفود والحكومات.

وبصفتي ممثلا لماليزيا أقول إنني لا أريد أن أعطل عمل اللجنة. وأضع نفسي تحت تصرف مقدمي مشروع القرار الآخرين.

السيد أوروورك (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتكلم في نقطة توضيح. لقد طلبت هذا التأجيل ليس باسم الاتحاد الأوروبي ولكن باسم بلدي. إننا ليست لدينا في الوقت الحالي تعليمات نهائية بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ولهذا السبب سأكون ممتنا إذا وافق مقدمو مشروع القرار على التأجيل.

السيدة غوس (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): توافق اللجنة عادة على التأجيل عندما يطلب أحد الوفود مزيدا من الوقت بشأن مشروع قرار ما. وإنني أتكلم الآن بوصفي أحد مقدمي مشروع القرار البالغ الأهمية هذا الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.37. ووفد بلدي لا يجد أية صعوبة في الموافقة على تأجيل قصير. إن مشروع القرار، كما ذكر مقدمه الرئيسي مطروح على بساط البحث منذ زمن طويل، وعلى الرغم من أن الهند أكثر بعدا فقد تمكنا من الحصول على التعليمات المطلوبة. وإذا كان من الممكن أن نبت في

مشروع القرار غدا فإن وفدي لن يعترض على قبول طلب الإرجاء ليوم واحد فقط.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أشير إلى أن مشروع القرار A/C.1/51/L.37 عمم قبل ١٢ يوما، بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وبصفتي أحد مقدمي مشروع القرار لا أجد صعوبة في تأجيل التصويت على مشروع القرار حتى عصر اليوم. وأؤكد على كلمة "اليوم". لقد تكلم وفد بلدي بشأن مشروع القرار هذا، في هذا الصباح وسيحتاج وفدي إلى الكلام مرة أخرى إذا تأجل البت في مشروع القرار إلى يوم آخر. ولا يوافق وفدي على ذلك.

وأعتقد أن هذه المسألة نوقشت بما فيه الكفاية. ومشروع القرار معروض على الأعضاء منذ ١٢ يوما. وكان الوقت أكثر من كاف حتى تتشاور الوفود وتحصل على تعليمات وأقصى ما يستطيع وفدي قبوله، إذا أردنا أن نتوخى المنطق في عملنا، هو أن نرجئ التصويت حتى عصر اليوم.

السيد غونيتيليك (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما أردت قوله بشأن مشروع القرار A/C.1/51/L.37 قاله بالفعل ممثل المكسيك. ويأمل وفدي أن نتمكن من البت في مشروع القرار هذا في جلسة عصر اليوم.

السيد انخسايخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/51/L.29 المعنون، "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة آسيا الوسطى" أود أن أذكر بأن مقدمي مشروع القرار عقدوا مشاورات مع الدول التي يحتمل أن تشارك في تقديمه ومع الوفود الأخرى المعنية واتفقوا على ألا يتخذ أي إجراء بشأنه في هذه الدورة.

السيد غلوسر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أقدر العرض الذي قدم في وقت مبكر في هذه الجلسة بتأجيل البت في مشاريع القرارات التي أشرت إليها سيدي الرئيس، بما فيها A/C.1/51/L.21. وأود أن أقول إن وفدي بلدي لا يستطيع البت في هذه القرارات اليوم.

السيد رايدر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما أشارت زميلتنا ممثلة الهند، جرت العادة في هذه اللجنة على أنه إذا وجد وفد ما صعوبة في البت في مشروع قرار معين فينبغي بقدر المستطاع تلبية طلبات التأجيل. أود أن أقول إنه لئن كان تأييد نيوزيلندا لفتوى محكمة العدل الدولية في الحالة المعروضة عليها أمر لا شك فيه، فإن بلدي يجد صعوبة في التصويت فورا على مشروع القرار A/C.1/51/L.37، بسبب عدد من الظروف الفريدة السائدة في بلدي. لذلك سأنضم إلى الذين اقترحوا إمكانية إرجاء التصويت لوقت قصير، حتى يوم الغد مثلا.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد استمعت إلى طلب الوفد الذي يسعى إلى إرجاء البت في مشروع القرار A/C.1/51/L.21 بشأن المفاوضات الثنائية. ووفدي إذ يأخذ بعين الاعتبار أن هناك مشروعي قرارين بشأن نفس الموضوع - A/C.1/51/L.21 و A/C.1/51/L.45 - فإنه يعلن بالنيابة عن بلدان عدم الانحياز أنه لا مانع لديه من إرجاء البت في مشروع القرار A/C.1/51/L.21 شريطة أن يرجأ في نفس الوقت البت في مشروع القرار A/C.1/51/L.45 أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسأل ممثل المكسيك عما إذا كان يصر على إرجاء البت في مشروع القرار هذا حتى عصر اليوم، أو أنه ربما يمكننا إرجاء هذه المسألة حتى الغد؟

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتنازل في ذلك لصاحب الاقتراح الأصلي، ممثل ماليزيا، وسأؤيد ما يقرره في هذا الشأن.

السيد أغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ضوء ما سمعناه من الوفود الحاضرة هنا والصعوبة التي يجدها عدد قليل من الأعضاء في التوصل إلى قرار، فإنني أوافق بالنيابة عنهم على إرجاء قصير ليوم واحد، أي إلى الغد، إذا لم تكن هناك اعتراضات قوية من جانب مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح عليكم إرجاء البت حتى غد في مشاريع القرارات التالية: A/C.1/51/L.21 و L.37 و L.45. كما أُبلغت بأن بيان الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار A/C.1/51/L.3 ليس

جاهزا بعد، وبالتالي لن يتم البت فيه حتى تاريخ يحدد فيما بعد.

مرة أخرى، أود إرجاء البت في مشاريع القرارات التالية: A/C.1/51/L.3 و L.4/Rev.1 و L.21 و L.27 و L.28/Rev.1 و L.37 و L.45.

السيد غونيتيليك (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بقدر ما يتعلق الأمر بوفد بلدي، ينبغي ألا تترتب على مشروع القرار A/C.1/51/L.3 أية آثار مالية بالنسبة للأمم المتحدة، إذ أنه لو كانت له هذه الآثار فسيؤثر ذلك على الدول الأطراف. لذلك، أود أن أعرف ما تعنيه عبارة الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار هذا.

السيد دافينيتش (مدير مركز شؤون نزع السلاح) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ممثل سري لانكا على حق تماما: فليست هناك أية آثار مالية تترتب في الميزانية العادية للأمم المتحدة فيما يتصل بالمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. غير أن مركز شؤون نزع السلاح ليس بوسعه أن يعلن ذلك. لا بد لنا من الانتظار لحين موافقة مكتب الميزانية، وهذه الموافقة - وهي مجرد بيان بسيط بأنه لن تكون هناك أية آثار مالية تترتب على الميزانية العادية - لم تصدر بعد ونعتقد أننا سنحصل على هذه الموافقة قبل وقت كاف يسمح للجنة بأن تبت في مشروع القرار هذا في جلسة الغد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على إرجاء البت في مشاريع القرارات التالية: A/C.1/51/L.3 و L.4/Rev.1 و L.21 و L.27 و L.28/Rev.1 و L.37 و L.45؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/51/L.6. وسأعطي الكلمة الآن لأعضاء اللجنة الذين يرغبون في تعليل موقفهم أو تصويتهم قبل البت في مشروع القرار هذا.

السيدة غوس (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لن تندهش اللجنة لأننا نطلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار هذا. لقد أشرت من قبل إلى موقفنا تجاه المناطق الخالية من الأسلحة النووية بشكل عام سواء في ملاحظاتي العامة صباح اليوم أو في البيانات التي أدليت بها من قبل في اللجنة الأولى. لذلك، سأقصر ملاحظاتي الآن على مشروع القرار الذي ننظر فيه في هذه اللحظة.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.6 ليس مشروعا جديدا. ونحن نعتقد أن وراءه دافعا سياسيا يستهدف الهند وحدها لأسباب ثنائية. وهو يسعى إلى إعطاء قضية ثنائية شكلا جديرا بالاحترام الدولي بإظهارها كقضية إقليمية. وأسباب معارضتنا له واضحة وقد أعلناها مرارا وتكرارا. ومع ذلك يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأكررها مرة أخرى هنا.

إن الهند، كما قلت صباح اليوم، لا تعتبر جنوب آسيا إقليما أو منطقة لأغراض نزع السلاح أو الأمن. ونظرا لأن مصالحنا وشواغلنا الاستراتيجية والسياسية تمتد إلى ما يتجاوز جيراننا الجغرافيين المباشرين، فإن مشروع القرار هذا لا يفي بالشرط الذي أقرته الأمم المتحدة والذي مؤداه أنه لا بد من أن تستند إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بل وحتى جميع الترتيبات الإقليمية لنزع السلاح والحد من التسلح، إلى تعريف مناسب للمنطقة المعنية يأخذ في الحسبان الخصائص المحددة للمنطقة والنطاق الكامل للشواغل الأمنية لدولها. ووفقا لمعايير الأمم المتحدة التي تمت الموافقة عليها، ينبغي أن تقام مثل هذه المناطق على أساس ترتيبات تتوصل إليها الدول المعنية بحرية.

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.6 لا يفي بأي من المعايير التي أقرتها الأمم المتحدة. وهو لا ينطبق على منطقة تم تحديدها على وجه التخصيص بموافقة دول المنطقة المعنية.

إنه لا يأخذ في الاعتبار جميع الشواغل الأمنية لكل الدول، وهو ليس ترتيبا يرجح أن يتم التوصل إليه بحرية بين دول هذه المنطقة. ولذا لن يتردد وفدي في التصويت ضد مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أنه لا توجد وفود أخرى ترغب في شرح أو تعليل تصويتها قبل التصويت، ستبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/51/L.6. وقد طلب إجراء تصويت مسجل. وأدعو أمين اللجنة إلى إجراء التصويت.

السيد لين (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تولى ممثل باكستان، في الاجتماع الرابع عشر للجنة، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عرض مشروع القرار A/C.1/51/L.6 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا". وقائمة البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار واردة في الوثيقة نفسها.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
بوتان، الهند، موريشيوس.

الممتنعون:
أفغانستان، الجزائر، كوبا، قبرص، اندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، فييت نام.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/51/L.6 بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها.

السيد بارنوهادينغرات (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تمسك وفدي دائما بالرأي بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يكون على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة التي يعنيها الأمر. وهذا يتمشى مع الفقرتين ٣٣ و ٦٠ من الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، في ١٩٧٨، وبالإضافة إلى ذلك تقول الفقرة ٦١ من الوثيقة المذكورة ما يلي:

"ينبغي تشجيع عملية إنشاء مثل هذه المناطق في أنحاء مختلفة من العالم ... وينبغي للدول التي تشترك في تلك المناطق أن تتعهد بالامتثال الكامل لجميع أهداف ومقاصد ومبادئ الاتفاقات أو الترتيبات المنشئة لتلك المناطق". (القرار دإ - ٢/١٠، الفقرة ٦١)

وعلى الرغم من أن الجهود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا كانت جارية على قدم وساق، لم يتم التوصل إلى الاتفاق. ولذا قرر وفدي أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/51/L.6، تعلق الولايات المتحدة أهمية كبيرة على مبادرات عدم الانتشار النووي في جنوب آسيا. وفي هذا الصدد، وبالإشارة بصفة خاصة إلى الفقرة ٢ من المنطوق، نناشد جميع الدول في المنطقة أن تحرص على ألا تكون

سياساتها وتدابيرها ضارة بأهداف مشروع القرار. وفي الوقت نفسه، أود أن أسجل أن تأييد الولايات المتحدة لمشروع القرار ينبغي عدم تفسيره بأنه مساندة شاملة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، كما يمكن أن يستنتج من الفقرة الثانية من الديباجة.

السيد ياتيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أو أن أعلل تصويت وفدي على مشروع القرار A/C.1/51/L.6، حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا.

صوتت إسرائيل مؤيدة مشروع القرار كي تسجل تأييدها لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية. بيد أن تلك المناطق ينبغي تفصيلها على قياسات كل منطقة، وفقا لخصائصها، وأن تتفاوض عليها جميع دول المنطقة بحرية، وأن تنطوي على أنظمة متبادلة للتحقق. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن توافق على توقيت إنشاء تلك المناطق وعلى خصائصها.

بيد أن إسرائيل تود أيضا أن تركز على مبدأ أن الترتيبات الإقليمية، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ينبغي أن تنبع أصلا من داخل المنطقة، عن طريق مفاوضات حرة ومباشرة تؤدي، في نهاية الأمر، إلى اتفاقات على أعلى المستويات، تقبلها جميع الأطراف المعنية، وينبغي ألا تفرض من الخارج.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت على مشروع القرار A/C.1/51/L.6.

وتشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/51/L.9.

وأعطي الكلمة أولا للوفود الراغبة في تعليل تصويتها أو شرح موقفها قبل التصويت.

لا أرى أحدا يرغب في ذلك.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/51/L.9 المعنون "توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)" عرضه ممثل المكسيك في الجلسة الرابعة عشرة للجنة، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وترد قائمة البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار في الوثيقة نفسها. وهناك مشاركون إضافيون مبينة أسماؤهم في القائمة الواردة في الوثيقة A/C.1/51/INF.3.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعرب المشاركون في تقديم مشروع القرار A/C.1/51/L.9 عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة هذا المشروع بدون تصويت. فإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/51/L.9.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح موقفهم مما بتت فيه اللجنة توا.

لا أرى أحدا يريد التحدث.

تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/51/L.17.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء اللجنة الراغبين في شرح موقفهم أو تصويتهم قبل أن تبت اللجنة في مشروع القرار.

السيدة غوس (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب وفدي إجراء تصويت مسجل على الفقرة السابعة من الديباجة، وعلى الفقرة ١ من المنطوق وعلى مشروع القرار في مجمله، كما هو وارد في الوثيقة A/C.1/51/L.17.

فعلى الرغم من أن مشروع القرار هذا عنوانه "نزع السلاح النووي بغية إزالة الأسلحة النووية نهائيا" نرى أن عنوانا أكثر انطباقا عليه قد يكون "تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، حيث أن القرار، كما أشرنا إلى ذلك في العام الماضي، يبدو هادفا إلى تضمين قرار صادر عن الجمعية العامة لغة أخذت بها الدول الأطراف في معاهدة معينة. وعندما قدم مشروع القرار هذا في العام

الماضي، أعربنا عن اعتراضنا لهذه الأسباب بالذات. وحيث أن الأمر تكرر هذا العام، سيكون علينا أن نبقي على موقفنا إزاء مشروع القرار، على الرغم من أننا نؤيد إزالة الأسلحة النووية أيا كان المحفل الذي يجري فيه التفاوض بشأنها.

إننا لا نعتقد - وهذا الاعتقاد تدعمه تجارب المجتمع الدولي حتى الآن - بأن طريق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سوف يؤدي في الحقيقة إلى إزالة تلك الأسلحة. بل على العكس، يبدو أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لم يخدم سوى مصالح الدول التي لا تريد أن تتحرك نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولذا لا نستطيع أن نوافق على قرار يسعى إلى ترجمة عدم المساواة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى قانون عرفي، ويرحب بتمديد تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

أنتقل الآن إلى الفقرتين اللتين طلبنا اقتراعا منفصلا بشأنهما. فيما يتعلق بالفقرة السابعة من الديباجة، التي ترحب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، موقفنا من اعتماد تلك المعاهدة معروف. إننا لا نستطيع أن نؤيد اليوم اعتماد نص رفضناه قبل شهرين فقط. وأسباب موقفنا صالحة الآن مثلما كانت حينئذ، ولا تحتاج إلى تكرار. كما أن أسباب معارضتنا للفقرة ١ من المنطوق واضحة تماما أيضا. إن الهند لم توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تنوي أن توقع عليها. ولذا سوف نصوت ضد هذه الفقرة بالذات.

السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي يؤيد الاتجاه الأساسي الذي يعبر عنه مشروع القرار A/C.1/51/L.17 المعنون "نزع السلاح النووي بغية إزالة الأسلحة النووية نهائيا" الذي قدمه الوفد الياباني. غير أننا، في هذا العام أسوة بالعام الماضي، مضطرون للامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا، لأن مادته لا تتمشى مع عنوانه. فالغرض من مشروع القرار هو أن يكون مبادرة لنزع السلاح النووي؛ بيد أن عناصره تركز فقط على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى قضايا عدم الانتشار النووي بصفة عامة.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لدى وفد باكستان بعض التحفظات على مضمون مشروع القرار A/C.1/51/L.17. فأولا، وبصرف النظر عن عنوان مشروع القرار، يتعلق هذا المشروع بعدم الانتشار أكثر مما يتعلق بنزع السلاح النووي. ونأمل أن يستطيع مقدم المشروع أن يعزز في المستقبل المضمون المتعلق بنزع السلاح النووي.

وفي المقام الثاني، ليست باكستان طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن تمديد تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى أدى إلى تفسيرات مختلفة. ولذا لدينا بعض التحفظات على الترحيب بتمديدها إلى أجل غير مسمى.

وفي المقام الثالث، وفيما يتعلق بالفقرة ١ من المنطوق، التي تحث الدول على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أود أن أبين موقف بلدي المتمثل في أن باكستان لا تستطيع أن تنضم من جانب واحد إلى تلك المعاهدة، غير أننا مستعدون إلى الانضمام إليها في آن واحد مع جارتنا الهند. وعلى أساس هذا المفهوم - أي تزامن دعوة الدول إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - ستكون باكستان مستعدة لتأييد الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار هذا.

ونظرا لتأييدنا أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، قررت باكستان أن تؤيد مشروع القرار A/C.1/51/L.17، على الرغم من التحفظات التي ذكرتها.

السيد كارم (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة امتنعت مصر عن التصويت على جميع الفقرات التي ترحب بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وقدمنا في ذلك الوقت أسبابا واضحة ولا لبس فيها، وهي أسباب تظل صالحة اليوم، في رأينا، لاعتبارات تتعلق بالموضوع وبالمفهوم معا.

كان من الواضح خلال مؤتمر الاستعراض والتمديد في نيسان/أبريل و أيار/ مايو ١٩٩٥ أن هناك عروة حتمية تربط بين الالتزام بعملية سوية في استعراض المعاهدة، من ناحية، وتمديد المعاهدة، من ناحية أخرى. ولذا فإن المقرر المتعلق بكيفية تمديد المعاهدة كان متوقفا على ما نحرزه من تقدم في عملية الاستعراض. ولكن يبدو، مع الأسف، أن بعض الدول كان في بالها هدف وحيد، ومحدد من جانب واحد، هو التمديد إلى أجل غير مسمى. ولا

داعي أن نقول إن التمديد إلى أجل غير مسمى قد تقرر على أساس أنه:

"نظرا لوجود أغلبية من الدول الأطراف في المعاهدة تؤيد تمديدها إلى أجل غير مسمى وفقا للفقرة ٢ من المادة العاشرة، أن يستمر نفاذ الاتفاقية إلى أجل غير مسمى". (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المقرر ٣)

لقد صدر مقرر التمديد هذا بصرف النظر عن نتيجة عملية الاستعراض، وهو أمر نأمل أن يصحح في عملية الاستعراض المعززة، المقرر الشروع بها في العام القادم.

إننا في طريقنا إلى المؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، الذي سوف ينعقد بحلول عام ٢٠٠٠، ومصر هي أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/51/L.3 بشأن اجتماع اللجنة التحضيرية من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وهو المشروع الذي تأجل اليوم التصويت عليه. وعلى ذلك قررت مصر أن تتخذ هذا العام موقفا إيجابيا، بالتصويت لصالح تلك الفقرات، تسليما بالحاجة إلى اعتماد أسلوب بناء أفضل في سبيل العمل بإخلاص على إنجاز مؤتمر استعراضي ناجح ومعزز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لعدم وجود متكلمين آخرين في هذه المرحلة، ننتقل الآن إلى البت في مشروع القرار A/C.1/51/L.17. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أرجو من أمين اللجنة أن يجري التصويت.

السيد لين (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/51/L.17، المعنون "نزع السلاح النووي بغية إزالة الأسلحة النووية نهائيا"، عرضه ممثل اليابان في الجلسة ١٥ للجنة، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وبالاضافة إلى مقدمي مشروع القرار الوارد ذكرهم في وثيقة مشروع القرار والمتبنين الآخرين الوارد ذكرهم في الوثيقة A/C.1/51/INF/3، اشترك في تقديمه أيضا البلدان التاليان: كندا ومالطة.

وقد طلب اجراء تصويت منفصل على كل من الفقرة السابعة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق.

وتشرع اللجنة الآن بالتصويت على الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/51/L.17.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، المانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، اندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبريا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، مالديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:
الهند.

الممتنعون:

كوبا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تنزانيا المتحدة، زمبابوي.

تقرر الإبقاء على الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/51/L.17 بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت.

السيد لين (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقوم اللجنة الآن بالتصويت على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/51/L.17.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، المانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الاسلامية)، أيرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
الهند، اسرائيل.

الممتنعون:
البرازيل، كوبا.

تقرر الإبقاء على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/51/L.17 بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت.

السيد لين (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقوم اللجنة الآن بالتصويت على مشروع القرار A/C.1/51/L.17 في مجموعه.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، المانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، اندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر،

جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
الجزائر، البرازيل، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إسرائيل، موريشيوس، ميانمار، نيجيريا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/51/L.17 في مجموعه بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل تصويتها بعد التصويت.

السيد زالوار (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل تصويت البرازيل على مشروع القرار A/C.1/51/L.17 ، المعنون "نزع السلاح النووي بغية إزالة الأسلحة النووية نهائيا".

إن البرازيل تُشاطر بالكامل هدف القضاء النهائي على الأسلحة النووية. ولذلك نشعر بشيء من الأسف لكوننا اضطررنا إلى مواصلة امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار هذا. وكان السبب الرئيسي لامتناعنا عن التصويت أن مشروع القرار، في الفقرة ١ من المنطوق، ما زال يتجاهل أهمية الاتفاقات والمعاهدات الإقليمية لتشجيع عدم الانتشار النووي. إن إدراج إشارة إلى الاتفاقات الإقليمية أمر أساسي بالنسبة للبرازيل، حيث أننا نعرب عن التزامنا الدولي الملزم قانونا بعدم الانتشار النووي من خلال معاهدة تلاتيلولكو والاتفاقات الثنائية والضمانات الدولية.

ونأمل أن يجري في العام المقبل تعديل نص الفقرة ١ من المنطوق ليتسنى لنا أن ندلي بصوت مؤيد لمشروع القرار.

السيد فام كوانغ فينه (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن موقف فيت نام فيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية واضح كل الوضوح. فنحن نؤيد بحزم القضاء التام على هذه الأسلحة، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل. ولذلك فقد قدمت فيت نام، بالاشتراك مع بلدان أخرى، المقترح الذي اشتركت فيه ٢٨ دولة والداعي إلى وضع برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد جميع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وانسجاما مع هذا الخط صوتت فيت نام مؤيدة مشروع القرار A/C.1/51/L.17 في مجموعه. فنحن نسلم بوجود عناصر إيجابية فيه، مثل مطالبة جميع الدول - وهذا يعني من وجهة نظرنا الدول الحائزة للأسلحة النووية بوجه خاص - بتنفيذ التزاماتها تنفيذا كاملا. غير أننا كنا نفضل أن يكون مضمون مشروع القرار في صميم الموضوع حقا، كما يوحي عنوانه.

فمشروع القرار كان ينبغي أن يعرب عن الالتزام الملزم قانونا بالسعي بنية حسنة إلى إجراء مفاوضات واختتامها بحيث تؤدي إلى نزع السلاح النووي بأسلوب صريح.

السيد مسدوة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفدي يشعر بالأسف لعدم استطاعته تأييد مشروع القرار A/C.1/51/L.17، الذي عرض علينا اليوم، وذلك للأسباب التالية.

أولا، يرى وفدي أن مشروع القرار هذا يتداخل بل يتعارض مع بعض عناصر مشروع القرار A/C.1/51/L.39، الذي شاركنا في تقديمه والذي سبق لهذه اللجنة أن اعتمدته. وبالاضافة إلى ذلك، يبدو أن عنوان مشروع القرار لا يعكس بالضبط مضمون المشروع بعكس مشروع القرار A/C.1/51/L.39. ومع ذلك كنا نحبذ لو أن الجهود بذلت كما طلبنا في العام الماضي، لدمج هذين المقترحين.

ثانيا، إن بعض العناصر التي يتضمنها مشروع القرار ليست متفقة مع مفهومنا لنزع السلاح النووي، الذي يتطابق تماما مع موقف حركة بلدان عدم الانحياز، المعرب عنه بصورة ملائمة في مؤتمر قمة الحركة المنعقد في كرتاخينا، كولومبيا، في بيئة دولية تحبذ وضع تدابير عملية للقضاء النهائي الكامل على الأسلحة النووية.

أخيرا، وبخلاف مشروع القرار A/C.1/51/L.39، الذي اشترك وفدي في تقديمه، لا يتوخى النهج المفاهيمي المتبع في النص الوارد في هذه الوثيقة تحقيق نزع السلاح النووي بخطوات ملائمة، ضمن إطار محدد بدقة وكمسألة ذات أولوية وبهدف نهائي هو القضاء النهائي على هذه الأسلحة.

ولهذه الأسباب امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه، ويأمل في أن تبذل الجهود في الدورة المقبلة لإيجاد أرضية مشتركة بصدد هذه المسألة حتى يكون لدينا مشروع قرار واحد فقط نعتمده.

السيد موغافيري (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسجل رسميا أن وفدي امتنع عن التصويت على الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/51/L.17، في حين أننا كنا نريد تأييد الفقرة. وآمل أن تبين محاضر اللجنة تأييدنا للفقرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستأخذ الأمانة العامة علما بملاحظتكم.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي الإعراب عن موقفه إزاء مشروع القرار A/C.1/51/L.17، الذي اعتمدناه لتونا.

إن أول عنصر هام، في رأي وفدي، هو عدم وجود توازن بين التطلعات والأهداف المنعكسة في عنوان مشروع القرار ومحتواه المضموني. فبدلا من أن يكون لدينا نص مكرس أساسا للمسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي وهذا أمر من المنطقي بالنسبة لنا أن نتوقعه بالنظر إلى عنوان النص - نجد بين أيدينا نصا يؤكد بصورة تكاد تكون حصرية على المسائل المتصلة بعدم الانتشار. وهو إلى جانب ذلك يستخدم نهجا نشك في صحته.

ومما يوضح ذلك بوجه خاص، في هذا السياق، أن فقرتين من بين الفقرات الأربع التي يشتمل عليها منطوق مشروع القرار، تتناولان بصورة حصرية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بينما تقتصر الفقرتان الأخريان على مطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل قصارى جهودها لتحقيق نزع السلاح النووي.

ويتركز الاهتمام في جزء الديباجة بصورة واضحة على المسائل المتصلة بالحد من الأسلحة وبعدم الانتشار. وفي هذا الإطار، تتراجع مسألة نزع السلاح النووي في الواقع إلى خلفية الصورة. إن قصر مسألة نزع السلاح النووي على مثل هذا النهج المحدود والانتقائي ليس بالأمر غير السليم فحسب، بل قد تكون له آثار سلبية جدا أيضا على معالجة هذه المسألة فيما بعد.

إن العمل على نزع السلاح النووي، بقصد القضاء التام على هذه الأسلحة، هو، كما أعرب بلدي في محافل عديدة، مسؤولية جميع الدول، ويتطلب تعاون الجميع. ومحاولة جعل هذا الموضوع مجالا خاصا للدول النووية - وإخراج الأغلبية الساحقة من الدول بذلك من المفاوضات المتعددة الأطراف اللازمة للوصول إلى نزع السلاح النووي في إطار زمني محدد وفي ظل رقابة دولية صارمة - ليس من شأنه إلا أن يطيل تأخير تحقيق التطلعات المشروعة لبني البشر إلى العيش في عالم خال من الأسلحة النووية.

إن التشديد في مشروع القرار على المسائل المتصلة بمعاهدة عدم الانتشار، بل وحث الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة على الانضمام إليها، ليس من شأنه إلا أن يساهم في إضعاف ما ينبغي أن يكون في الحقيقة هدف أي مبادرة في ميدان نزاع السلاح النووي. فنفس طبيعة الأحكام الواردة في معاهدة عدم الانتشار، والطريقة التي طبقت بها منذ بدء سريان ذلك النص القانوني، حالا دون انضمام كوبا إليها. ذلك أن نظاما لعدم الانتشار يفرض التزامات محددة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا يفعل الشيء ذاته بالنسبة للدول التي تملك بالفعل هذه الأسلحة، إنما هو نظام تمييزي بصورة واضحة وسيكون من الصعب قبوله على نطاق عالمي.

ونأمل من أجل استمرار عملنا في السنوات المقبلة، أن يأخذ النص الذي بين أيدينا والذي تم اعتماده، في الاعتبار الاهتمامات المشروعة لجميع الوفود. وللأسباب التي ذكرتها آنفا، امتنعت كوبا عن التصويت مرة أخرى، كما فعلنا في العام الماضي.

السيدة لاوسي أجايي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوضح سبب امتناع وفدي عن التصويت على مشروع القرار هذا. لقد امتنعنا عن التصويت هذا العام، كما فعلنا في الماضي، لأن النص يشتمل على نقاط تناقض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/51/L.39، والمعني أيضا بنزع السلاح النووي والذي اشترك وفدي في تقديمه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل هناك وفود أخرى تود أن تعلل تصويتها بعد البت في مشروع القرار A/C.1/51/L.17؟

لا أرى أحدا يرغب في أخذ الكلمة.

قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أبلغكم بأن اللجنة ستبت في مشاريع القرارات التالية الواردة في المجموعة الأولى في جلستها المقبلة: A/C.1/51/L.19/Rev.1 و A/C.1/51/L.23 و A/C.1/51/L.30 و A/C.1/51/L.39.

وبعدئذ نمضي إلى المجموعة الثانية.

وستعقد الجلسة القادمة للجنة بعد ظهر هذا اليوم الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠